ملخص رسالة

التنمية البشرية فى مصر
دراسة لأسباب وانعكاسات الوضع الحالى وامكانية تطويره
(مع التركيز على التعليم)*

إعداد : أشرف العربى**

مقدمة :

شهدت المراحل المختلفة لتطور الفكر التنموى تباينا شديدا فى درجة الاهتمام بالعنصر البشرى وفى أسلوب معالجة هذا البعد فى أدبيات التنمية التى انتشرت منذ أواخر الأربعينيات وحتى الآن. ففى المراحل الأولى، لم يلق البعد البشرى الاهتمام المناسب حيث انصب الاهتمام على تراكم رأس المال المادى وإحداث النمو الاقتصادى بمعدلات متسارعة حتى تستطيع الدول المتخلفة اللحاق بركب الدول المتقدمة. ومع بداية الستينات، شهد الفكر التنموى تحولا هاما تمثل فى الحديث عن رأس المال البشرى وأهمية الاستثمار فى هذا النوع من رأس المال حتى يمكن إحداث النمو الاقتصادى المستهدف. أى أن الاهتمام بالبشر انصب فى تلك المرحلة على كونهم أداة من أدوات الانتاج مثلهم مثل رأس المال المادى. وفى نهاية الستينات، وبعد مرور نحو عشرين عاما من التركيز على النمو الاقتصادى – سواء من خلال الاستثمار فى رأس المال المادى أو البشرى – كهدف نهائى لجهود التنمية، تحول الاهتمام مرة أخرى إلى أهداف أخرى مثل : محاربة الفقر، وعدالة التوزيع، والتنمية الريفية، وتوفير فرص عمل، وإشباع الحاجات الأساسية للسكان.

غير أن تفجر أزمة المديونية فى بداية عقد الثمانيات أدى إلى العودة مرة أخرى إلى

* ملخص رسالة حصل بها الباحث على درجة الماجستير فى الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، فى أكتوبر ١٩٩٧. وقدأشرف على إعداد الرسالة أ.د. منى مصطفى البرادعى وأ.د. ليلى أحمد الخواجة.

** مدرس مساعد بمعهد التخطيط القومى، والأمين الفنى للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – القاهرة.

المقاربات الاقتصادية لعملية التنمية وتغليب جانب تمويلها واعتبار قضايا محاربة الفقر وإشباع الحاجات الأساسية بمثابة شروط للتصرف فى ناتج التنمية، ومن ثم تراجع البعد البشرى مرة أخرى حتى لا يقف عائقاً فى سبيل تحقيق الكفاءة الاقتصادية بل يستفيد من عائدها. غير أنه لم ينته عقد الثمانينات إلا وظهرت نماذج النمو الاقتصادى الحديثة والتى أكدت على الدور الحيوى الذى يلعبه العنصر البشرى فى تحقيق النمو الاقتصادى النابع من الداخل endogenous growth والقادر على الاطراد فى الأجل الطويل. وقد أرجعت هذه النماذج جزءا كبيرا من تخلف البلدان النامية وعدم تدفق الاستثمارات من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة (كما توقعت النظرية النيوكلاسيكية) بل وحدوث التدفق فى الاتجاه المعاكس، إلى النقص الشديد الذى تعانى منه تلك الدول النامية من حيث المهارات والطاقات البشرية ذات المستوى العالى من المعرفة والتى بدونها يصبح العائد على الاستثمار المادى منخفضا للغاية.

وجاء عقد التسعينات بمعالجة أكثر شمولا للبعد البشرى، حيث شهد هذا العقد اهتماما متزايدا بالعنصر البشرى باعتباره ليس فقط أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا باعتباره الغاية والهدف النهائى لهذه التنمية. فقد بدأ البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ فى إصدار تقرير سنوى عن التنمية البشرية. وقد تبنت هذه التقارير مفهوماً ينظر إلى عملية التنمية على أنها تنمية البشر (من خلال تحسين قدراتهم) بواسطة البشر (من خلال توسيع الخيارات أمامهم للمشاركة فى اتخاذ القرارات) ولمصلحة البشر (إذا تم الانتفاع بالقدرات البشرية فى الأنشطة الانتاجية التى تؤدى إلى التنمية المطردة وبشرط أن توزع هذه التنمية على مستوى واسع وعادل).

وإن كان الكثيرون يرون أن موضوع التنمية البشرية ليس وليد تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائى، وأن العكس هو الصحيح حيث تبنت هذه المنظمة الموضوع كنتيجة طبيعية لتزايد الاهتمام بالعنصر البشرى فى الفكر التنموى خاصة فى السنوات الأخيرة من عقد الثمانيات، إلا أن هؤلاء جميعا لا ينكرون أن الجزء الأعظم من الترويج لهذا الموضوع يرجع إلى تقارير التنمية البشرية. فقد ساهمت هذه التقارير إلى حد بعيد فى تزايد الاهتمام بهذا المفهوم خاصة فى البلدان النامية ومنها مصر التى بدأت منذ عام ١٩٩٤ فى إصدار تقرير سنوى عن التنمية البشرية سار على نفس نهج التقرير الدولى.

وبالإضافة إلى تبنى مفهوم التنمية البشرية، قدمت تقارير التنمية البشرية مقياسا للتنمية يسمح بتصنيف جديد للدول لا يعتمد على متوسط دخل الفرد فقط، وهو دليل التنمية البشرية. وبناء على هذا المقياس، تم تصنيف بلدان العالم إلى ثلاث شرائح رئيسية هى : بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة، بلدان تنمية بشرية متوسطة، بلدان ذات

تنمية بشرية منخفضة. وقد دخلت مصر بالكاد فى التقرير الأول (عام ١٩٩٠) ضمن الدول التنمية البشرية المتوسطة، ثم صنفت بعد ذلك ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة حتى تقرير عام ١٩٩٣، ثم عادت منذ تقرير عام ١٩٩٤ وحتى التقرير الأخير لعام ١٩٩٦ ، لشريحة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. ومن ناحية أخرى، تراوح ترتيب مصر وفقا لدليل التنمية البشرية بين الرابع عشر والخامس عشر من بين عشرين دولة عربية شملتها تقارير التنمية البشرية.

هدف الدراسة :

فى ظل هذا الاهتمام المتزايدة بمفهوم التنمية البشرية، وفى ظل توافر مؤشرات قوية على تدنى الوضع النسبي للتنمية البشرية فى مصر، فقد اختارت الدراسة الحالية أن يكون موضوعها هو التعرف على الوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر وأهم أسبابه وكذلك أهم انعكاساته الاقتصادية.

ومن الواضح أن مفهوم التنمية البشرية من الشمول بحيث لا يمكن لدراسة منفردة أن تغطى كافة جوانبه، لذلك رأت الدراسة أن تركز على محور واحد فقط من محاوره الرئيسية وهو التعليم، وبالتحديد التعليم الأساسى. وقد تم اختيار التعليم على أساس تعدد علاقاته التشابكية بكل محاور التنمية البشرية الأخرى، وما ينتج عنه من وفورات خارجية (خاصة فى ظل الهيكل العمرى الشاب للسكان فى مصر وما له من تأثيرات مستقبلية) والتى تجعل من تحقيق مستويات مرتفعة من التقدم فى مجالات التنمية البشرية الأخرى أمرا أكثر سهولة.

ولما كان من الصعب أن تغطى الدراسة كافة مراحل التعليم وكافة أنواعه، فقد اختارت أن تركز على مرحلة التعليم الأساسى فقط. وقد استند الباحث فى هذا الاختيار إلى ثلاثة أسباب رئيسية : أولها، أن جميع الدراسات أكدت على أن معدلات العائد على التعليم الأساسى (سواء الخاصة أو الاجتماعية) هى أعلى المعدلات التى يمكن الحصول عليها من مراحل التعليم المختلفة وثانيها، أن هذه المرحلة تمثل حجر الأساس الذى يبنى عليه أى تقدم لاحق فى مستوى التعليم. وثالثها، أن بلدا نصفه من الأميين - مثل مصر - لابد وأن يعطى أولوية مطلقة للتعليم الأساسى.

وقد حاولت الدراسة الحالية تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية هى :

١ - استعراض تطور إدماج البعد البشرى فى الفكر التنموى، وكذلك الأساليب المختلفة التى استخدمت لقياس مستوى التنمية.

٢ - التعرف على الوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر بصفة عامة. وللتعليم بصفة

خاصة، وللتعليم الأساسى بصفة أخص، ومحاولة التعرف على أهم الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع.

٣ – التعرف على أهم الانعكاسات الاقتصادية للتعليم بصفة عامة، مع محاولة قياس تلك الانعكاسات فى حالة مصر.

وفى سبيل تحقيق الأهداف السابقة، استخدمت الدراسة المنهج التحليلى والقياسى وأسلوب المقارنة الدولية سواء باستخدام تحليل المقطع العرضى أو السلاسل الزمنية. واعتمدت بصفة أساسية على البيانات الواردة فى تقارير التنمية البشرية الدولية والمصرية وكذلك بيانات البنك الدولى.

وفى ضوء هذه الأهداف تم تقسيم الدراسة على النحو التالى :

الفصل الأول : الإطار النظرى لمفهوم ومؤشرات التنمية البشرية.

المبحث الأول : تطور إدماج البعد البشرى فى الفكر التنموى.

المبحث الثانى : دراسة نقدية لدليل ومؤشرات التنمية البشرية.

الفصل الثانى: الوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر وأسبابه مع التركيز على التعليم.

المبحث الأول : الوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر.

المبحث الثانى : الوضع الحالى للتعليم الأساسى فى مصر وأسبابه.

الفصل الثالث : الأنعكاسات الاقتصادية للتعليم، مع التطبيق على مصر.

وفيما يلى ملخص ما جاء فى هذه الدراسة:

فى **المبحث الأول** من **الفصل الأول**، تم استعراض تطور إدماج البعد البشرى فى الفكر التنموى وكيف انتهى هذا التطور إلى نشأة مفهوم التنمية البشرية كما صاغته تقارير التنمية البشرية. وقد أكد هذا المبحث على أن البعد البشرى لم يكن غائبا عن الفكر التنموى فى أى من مراحل تطوره وإن اختلف أسلوب معالجة هذا البعد من فترة إلى أخرى. وتناول المبحث أهم استراتيجيات التنمية التى انتشرت منذ أواخر الأربعينات وحتى الآن، بدءا من استراتيجيات النمو الاقتصادى والتركيز على الاستثمار فى رأس المال المادى، الاهتمام برأس المال البشرى، ومرورا بسياسات التوظيف، إعادة توزيع الدخل، التنمية الريفية، نوعية الحياة، إشباع الحاجات الأساسية، وتحسين القدرات البشرية، وانتهاء بمفهوم التنمية البشرية. وقد انتهى هذا المبحث إلى نتيجة هامة مفادها، أنه يمكن النظر إلى جميع استراتيجيات التنمية السابقة على أنها سلسلة من المحاولات المتتالية التى تهدف إلى التقليل من حدة الفقر والتى اتبعت فى سبيل تحقيق ذلك سياسات متعددة أحيانا ومتشابهة فى كثير من الأحيان.

وإذا كانت العلاقة بين كل من استراتيجيات التوظف والتنمية الريفية وإعادة توزيع الدخل وإشباع الحاجات الأساسية ونوعية الحياة وبين التقليل من حدة الفقر من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى تفسير، فإن العلاقة بين التخفيف من حدة الفقر وبين كل من النمو الاقتصادى والاستثمار فى رأس المال البشرى وتحسين القدرات البشرية تحتاج بالقطع إلى مزيد من التوضيح والإثبات العلمى.

فمن ناحية، أوضح المبحث أنه يمكن النظر إلى استراتيجيات النمو الاقتصادى على أنها أحد وسائل التخفيف من حدة الفقر على أساس ثلاثة مبررات ساقها مؤيدو هذه الاستراتيجيات وهى :

١ – أن النمو الاقتصادى سيؤدى مباشرة عن طريق الأثر التساقطى trickle-down effect إلى نشر منافع النمو الاقتصادى على جميع أفراد المجتمع وبالتالى إلى القضاء على الفقر.

٢ – أنه فى ظل الديموقراطية، ستقوم الحكومة عن طريق الضرائب والخدمات الاجتماعية وغيرها من الوسائل بتصحيح الأوضاع لصالح الفقراء عندما تؤدى قوى السوق إلى تركز منافع النمو الاقتصادى فى يد الأغنياء.

٣ – وكان هناك رأى ثالث أكثر تطرفا، يرى أنه لا يجب الاهتمام بالقضاء على الفقر فى المراحل الأولى للتنمية. فيجب أولا الاهتمام بتكوين رأس المال وبناء البنية الأساسية وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ثم يأتى هدف تحسين وضع الفقراء بعد ذلك. ويقوم هذا الرأى على افتراض أن التفاوت فى توزيع الدخل فى غير صالح الفقراء يكون مستهدفا فى المراحل الأولى للتنمية، والتى قد تطول، حيث يكون الميل الحدى للادخار لدى الأغنياء أكبر منه لدى الفقراء. ومع زيادة دخلهم يزداد الادخار ومع توجيه هذه المدخرات إلى الاستثمار فى المشروعات الانتاجية يزداد الناتج وتزداد فرص التشغيل المتاحة للفقراء ويزداد دخلهم وتتحسن أوضاعهم فى النهاية.

غير أن الواقع العملى أثبت عدم تحقق أى من المبررات التى احتج بها أنصار التركيز على النمو الاقتصادى كوسيلة وحيدة للقضاء على الفقر. فباستثناء عدد قليل من الدول، التى كان لها ظروف سياسات خاصة، لم تكن هناك آلية لانتشار الدخل بصورة واسعة. ولم تأخذ الحكومات، عادة، الإجراءات اللازمة لتقليل حدة الفقر، حيث كانت الحكومات مشكلة من أفراد مرتبطين نفسيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بالطبقات المستفيدة من تركز منافع النمو الاقتصادى. كما ثبت أيضا أن صغار المزراعين يدخرون بنسبة من دخولهم مساوية – على الأقل – لتلك النسبة التى يدخرها كبار ملاك الأراضى،

عليه يمكن القول إن مؤشرات الصحة والمعرفة (الأمية بصفة خاصة) تتحمل جزءاً كبيرا من مسئولية تردى الوضع النسبى لمصر فى مجال التنمية البشرية.

هذا على المستوى القومى، أما على مستوى المحافظات فقد تم استعراض اسلوب هذا الدليل على مستوى المحافظات كما جاء فى تقريرى التنمية البشرية المصريين الصادرين فى ١٩٩٤و١٩٩٥، وكذلك أهم الانتقادات التى وجهت لأسلوب هذا الحساب.

وانتهى هذا الجزء من الدراسة إلى أنه حتى إذا تم قبول دليل التنمية البشرية كمقياس للوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر، فإن طريقة حساب هذا الدليل على مستوى المحافظات يشوبها بعض المحاذير الفنية التى تحد بلا شك من قبول النتائج المترتبة عليه من حيث قيمة الدليل أو من حيث ترتيب تلك المحافظات أو من حيث تصنيفها تبعا لفئات التنمية البشرية الثلاث (عالية ومتوسطة ومنخفضة) أو من حيث مدى التفاوت فى مستوى التنمية البشرية بين المحافظات.

أما المستوى الثانى لقياس التنمية البشرية فى محافظات مصر فاشتمل على مجموعة من المؤشرات التفصيلية ذات الدلالة الهامة بالنسبة للتنمية البشرية والتى تكمل المؤشرات المستخدمة فى دليل التنمية البشرية وذلك على مستوى الأقاليم والمحافظات وذلك لإبراز التفاوتات الاقليمية وفيما بين المحافظات (كلما أمكن ذلك).

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن تقارير التنمية البشرية المصرية أهملت تماما قضية الانتاجية فى مصر وهى القضية التى تعتبرها الدراسة الحالية مدخلا رئيسيا للتنمية البشرية، فقد قامت الدراسة بتتبع تطور مؤشر نصيب الفرد من القوة العاملة من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بتكلفة عوامل الانتاج (وهو الموشر المختار للتعبير عن الانتاجية) فى مصر خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٣. ولتوضيح الوضع النسبى لمصر بالنسبة لهذا الموشر، قارنت الدراسة مصر بدولتين أخريين هما اندونيسيا وتركيا. وقد تم اختيار اندونيسيا على أساس أنها تصنف فى تقارير التنمية البشرية الدولية ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، كما تصنف ضمن الدول ذات الدخل المنخفض وفقا لتصنيف البنك الدولى، وبالتالى تتشابه اندونيسيا مع مصر فى كلا المؤشرين. أما تركيا فقد تم اختيارها لأنها تصنف ايضا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (مثلها مثل مصر واندونيسيا)، كما أن حجم سكانها تقريبا يماثل حجم السكان فى مصر. وكانت أهم نتائج تلك المقارنة ما يلى :

١ - فى الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٢، زادت قوة العمل فى كل من مصر واندونيسيا وتركيا بمعدل نمو سنوى مركب متساوى مقداره ٢٪، إلا أن الناتج المحلى الاجمالى

(بأسعار عوامل الانتاج وبدولار ١٩٨٧) زاد فى مصر بمعدل ٩٪ مقابل ٦٪ فى اندونيسيا و٤٪ فقط فى تركيا.

٢ - اما فى الفترة من ١٩٨٣ وحتى ١٩٩٢، فقد زادت قوة العمل فى كل من اندونيسيا وتركيا بنفس معدل الفترة الماضية بينما زادت فى مصر بمعدل أعلى مقداره ٣٪. ورغم ذلك انخفض متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى فى مصر إلى ثلث معدل الفترة السابقة (٣٪) فى حين حافظت اندونيسيا على نفس معدل الفترة السابقة (٦٪) وارتفع ذلك المعدل فى تركيا بمقدار ٢٥٪ فوصل إلى ٥٪ مقابل ٤٪ فى الفترة السابقة.

وبالطبع انعكس ذلك على مؤشر متوسط نصيب الفرد من قوة العمل من الناتج المحلى الاجمالى وذلك كما يلى :

١ - فى الفترة الأولى من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٢ كان متوسط معدل النمو السنوى فى ذلك المؤشر فى مصر أعلى منه فى كل من اندونيسيا وتركيا (٧٪ و ٤٪ و ٣٪ على الترتيب).

٢ - أما فى الفترة الثانية من ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٢، فقد حققت اندونيسيا وتركيا نفس معدلات النمو التى حققتها فى الفترة الماضية (٤٪ و ٣٪ على التوالى) بينما انخفض ذلك المعدل بشدة فى مصر ليصل إلى الصفر فى المائة.

وقد انتهى هذا المبحث إلى النتائج التالية :

١ - الوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر هو وضع غير مرض. ودلائل هذا لا تقدمها فقط قيم دليل التنمية البشرية المركب، بل تقدمها ايضا قيم بعض المؤشرات التفصيلية الأخرى. فما زالت معظم مؤشرات الصحة فى مصر دون المستوى السائد فى كثير من الدول النامية الأخرى، ناهيك عن مستوى الخدمات الصحية المقدمة فى مصر. كما يعانى الشعب المصرى من العديد من المشاكل الغذائية. وهذه المشاكل ذات طبيعة نوعية، فالكميات كبيرة ولكن النوعية منخفضة. وتزداد المشكلة تعقيدا بالنسبة للنساء والأطفال والفقراء بصفة عامة. كما أن نسبة الفقراء فى مصر لا تقل عن ٣٥٪ من جملة السكان، ونحو ربع الشعب المصرى على الأقل يعيش فى فقر مدفع. وتؤكد البيانات على أن النساء والأطفال هم أكثر السكان حرمانا وفقرا، كما أن منطقة الصعيد هى افقر أقاليم مصر. كما تؤكد البيانات على أن سوق العمل فى مصر يعاقب المتعلمين (خاصة الفقراء منهم) فى شكل معدلات بطالة عالية. حيث يمثل المتعطلون الحاصلون على تعليم متوسط نحو ٧٦٪ من جملة المتعطلين فى مصر عام ١٩٩٥. وإذا أضيف إلى هؤلاء

الحاصلون على تعليم فوق المتوسط وعلى تعليم عالى لارتفعت النسبة إلى نحو ٥ .٩٦٪ وبالإضافة إلى مشكلة البطالة الظاهرة، تعانى مصر من مشكلة أخرى ليست أقل خطورة وهى مشكلة نقص التشغيل أو البطالة المقنعة.

ويتجلى تدهور الوضع الحالي للتنمية البشرية فى مصر من النظر إلى معدل نمو الانتاجية. ففى حين بلغ معدل نمو الانتاجية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ نحو ٧٪ وبلغ ٤٪ فى أندونيسيا و٣٪ فى تركيا، أصبح هذا المتوسط صفراً خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ فى حين حافظت كل من أندونسيا وتركيا على نفس معدل الفترة السابقة . وأرجع المبحث هذا التدهور إلى العديد من المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى بصفة عامة ، غير أنه أبرز أن تدنى الانتاجية يعد انعكاسا طبيعيا لتدنى مستوى التعليم بصفة خاصة . فمن المفروض أن التعليم هو الذى يلعب الدور الأساسى فى تأهيل الفرد لكى يصبح منتجا . وبالنظر إلى توزيع المشتغلين فى مصر حسب الحالة التعليمية سنة ١٩٩٤ وجد أن نحو ٤٠٪ من العاملين فى مصر أميون . وإذا أضيف إلى هؤلاء من يعرفون بالكاد القراءة والكتابة لارتفعت هذه النسبة إلى نحو ٦٠٪ . بينما نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى لا تتجاوز ١٢٪ من جملة المشتغلين . وإذا أضيف ذلك أيضا المستوى المتدنى من التعليم الذى يحصل عليه حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية ، لكان تدهور وانخفاض مستوى الإنتاجية فى مصر ، والذى سبق اثباته، شيئا منطقيا للغاية.

وقد أكد المبحث على أنه لكى تكتمل الصورة عن الوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر يجب التعرض للعديد من القضايا التى لم تستطع الدراسة الحالية تغطيتها مثل : المشاركة فى الحياة السياسية ، الوضع البيئى ، الحالة الدينية والقومية ، الوضع الثقافى ، قضية الاسكان وما يتعلق بها من مشاكل توافر المياه والصرف الصحى ، الإعلام ووسائل الاتصالات، وأى محاولة لإحداث تنمية بشرية حقيقية فى مصر لاتأخذ بعين الأعتبار هذه القضايا سيكون مصيرها الفشل الذريع.

أما **المبحث الثانى** من هذا الفصل فقد ركز على التعرف على الوضع الحالى لواحد من أهم محركات التنمية البشرية وهو التعليم الأساسى وعلى أسباب هذا الوضع.

وبدأ المبحث باستعراض بعض الدراسات - سواء النظرية أو التطبيقية - التى تؤكد على أهمية التعليم سواء فى الحياة الاقتصادية أو فى الحياة البشرية بصفة عامة. وحاول المبحث بعد ذلك التعرف على الوضع الحالى للتعليم الأساسى فى مصر ، وبدأ بعض الحقائق التى تشير إلى تدهور العملية التعليمية فى مصر مثل أحوال المبانى المدرسية ،

أحوال المعلم ، مستوى المناهج . ثم استعرض بعد ذلك العديد من المؤشرات التى تستخدم عادة للتعبير عن وضع التعليم والتى يقيس بعضها الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى (ويقصد بالكفاءة الداخلية مدى تحقيق الأهداف المنشودة فى ضوء الموارد المحددة) فى حين يقيس البعض الآخر الكفاءة الخارجية (بمعنى مدى قدرة النظام التعليمى على إعداد الطلبة للقيام بدورهم المستقبلى فى المجتمع).

فبالنسبة للنوع الأول من المؤشرات ، تم استعراض معدلات الأمية والاستيعاب والرسوب والتسرب على مستوى المحافظات وفيما بين الذكور والإناث (كلما أمكن ذلك) والتى أكدت جميعها على أن الوضع متدهور وخاصة فى الوجه القبلى (فى الريف بالذات) وفيما بين الإناث بدرجة أكبر . وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع قد يكون أسوا مما تعكسه البيانات الرسمية ، حيث إن أرقام الأمية - مثلا - تقوم على افتراض أن إتمام أربع سنوات من التعليم الابتدائى فى مصر يكفى لمحو "الأمية الوظيفية" ، بينما تشير كل الدلائل المتاحة إلى أن إتمام هذه الصفوف الأربعة لا يكفى لاكتساب أساسيات القراءة والكتابة والحساب أى مجرد "الأمية الهجائية" . كما أن العديد من هؤلاء يرتدون سريعا إلى الأمية حيث لا تتطلب أعمالهم ممارسة القراءة والكتابة . بالإضافة إلى ذلك فإن الثورة فى مجال الحاسبات الإلكترونية والأجهزة الإعلامية تجعل من الأمى ليس هو الذى لا يقرأ ولا يكتب ، وإنما الذى لم يتعلم كيف يتعلم الجديد ، وكيف يصنف ويعيد تصنيف المعلومات، ويحكم على مدى صحتها أو قصورها . هذا وقد أوضحت إحدي الدراسات أنه بينما تبلغ نسبة غير الأميين بالتعريف الضيق نحو ٥١٪ فى الوطن العربى ، فإن النسبة تنخفض إلى نحو ٢٠٪ إذا أخذ بمفهوم الأمية الوظيفية والثقافية ، أما غير الأميين تكنولوجيا ، أى من تتوفر لهم المهارات اللازمة للتعامل مع الآلات والأجهزة الحديثة وعلى رأسها الكمبيوتر فيقدر أن نسبتهم لا تتجاوز ١٪ من السكان العرب فوق ٢٥ سنة .

وبالإضافة إلى المؤشرات الكمية السابقة ، أضافت الدراسة بعض المؤشرات التى تعبر عن نوعية التعليم مثل كثافة الفصول ، وعدد التلاميذ لكل مدرس . وقد اتضح وجود تفاوتات كبيرة فيما بين الأقاليم والمحافظات ، فمثلاً بينما كانت كثافة الفصل نحو ٣٨ تلميذ / فصل فى محافظتى الإسماعيلية وأسوان كانت هذه الكثافة فى كل من محافظتى الأسكندرية والقليوبية نحو ٥٠ تلميذ / فصل . كما أوضح تقرير التنمية البشرية المصرى أنه إذا كان متوسط كثافة الفصول فى المرحلة الابتدائية تتراوح حول ٤٤ تلميذ / فصل، فإن هذا المتوسط العام يخفى اختلافات كبيرة بين المدرسة والأخرى ، فشيئا طبيعيا أن يجد الطفل نفسه فى فصل به ٦٠ تلميذاً وأكثر . كذلك أشارت دراسة هامة للبنك الدولى أنه فى العديد من فصول المناطق الحضرية يكتظ الفصل بأكثر من ٧٥ تلميذاً.

أما بالنسبة لمؤشرات الكفاءة الخارجية ، فقد أوضح المبحث أن البطالة بلغت أعلى معدلاتها بين خريجى التعليم المتوسط تليها معدلات بطالة خريجى الجامعات فى حين بلغت معدلات البطالة أدناها بين غير المتعلمين . وهذا يؤكد على اختلال العلاقة بين مخرجات النظام التعليمى ومتطلبات سوق العمل . كما أكد المبحث على تدهور مستوى الإنتاجية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٢ رغم التوسع المستمر فى التعليم خلال نفس الفترة

وانتهى المبحث إلى التأكيد على أن جميع مؤشرات الكفاءة الداخلية (خاصة الكمية) هى مؤشرات قاصرة - خاصة بالنسبة لبلدان العالم الثالث - فقد يلتحق التلاميذ بالمدارس ولا يكتسبون المهارات أو المعارف أو التوجهات التى يتوقع أن ينقلها نظام التعليم، فنوعية التعليم بدلالة الناتج النهائى (مستوى الخريج) أدنى مما توحى به المؤشرات التقليدية لكم ونوع التعليم فى مصر ، وهذا أمر واضح للجميع ولكن يغيب عنه التوثيق العلمى .

كما أنتهى أيضا إلى أنه رغم الجهود المبذولة لإصلاح وتطوير التعليم فى مصر ، إلا أن جميع المشاركين فى العملية التعليمية من طلاب ومدرسين وأولياء أمور ما زالوا غير راضين حتى الآن عن مستوى التعليم فى مصر، خاصة فيما يتعلق بنوعية هذا التعليم . فإذا أخذنا فى الحسبان انخفاض معدلات الاستيعاب الفعلية وارتفاع معدلات التسرب وتكدس الفصول وتدهور أحوال المبانى المدرسية وتدنى المستوى المادى والثقافى للمعلمين وتخلف المناهج الدراسية فى مصر عن مواكبة التطورات العالمية والتكنولوجية وغلبة الطابع النظرى دون الممارسة العلمية والاعتماد على التلقين وحشد الأذهان بالمعلومات التى تتبخر بمجرد أداء الامتحانات . بالإضافة إلى بلوغ معدلات البطالة أعلاها بين المتعلمين وتدنى أجورهم وتدهور انتاجيتهم ، لاتضحت تماماً معالم الأزمة التى يعانى منها نظام التعليم فى مصر . وفى محاولة للتعرف على أسباب تدنى الوضع الحالى للتعليم فى مصر ، أبرزت الدراسة نوعين من الأسباب ، أولهما يتعلق بجانب عرض التعليم (الخدمات التعليمية) والآخر يتعلق بجانب الطلب على التعليم . ويمكن تلخيص الأسباب التى تتعلق بجانب العرض فيما يلى :

١ - انخفاض مستوى الدخل القومى الإجمالى فى مصر بصفة عامة ، حيث تصنيف مصر ضمن الدول ذات الدخل المنخفض .

٢ - انخفاض القيمة الحقيقية للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى فى مصر .

٣ - تحيز توزيع موازنة التعليم على مراحله المختلفة لصالح التعليم العالى والجامعى وضد التعليم قبل الجامعى بالمقارنة بنسبة تلاميذ كل مرحلة .

٤ - النسبة العظمى من موازنة التعليم تنفق على الأجور والمرتبات والمصروفات الجارية الأخرى ، فى حين يخصص جزء ضئيل للغاية من أجل تطوير وتحسين نوعية التعليم .

أما الأسباب التى تتعلق بجانب الطلب فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - الفقر، فقد أكدت جميع الدراسات النظرية والشواهد العلمية على أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الفقر من ناحية وبين انخفاض معدلات الالتحاق بالمدرسة وارتفاع معدلات الرسوب والتسرب من ناحية أخرى. فالفقير الذى لا يحصل على الحاجات الأساسية (من مأوى وملبس وتغذية ورعاية صحية ..) اللازمة للحفاظ على الحد الأدنى من كرامته الانسانية، هو الذى لا يلتحق بالتعليم وهو أول من يرسب فى الامتحانات لعدم قدرته على الاستيعاب (لأنه يعانى من سوء التغذية ولا يستطيع الحصول على دروس خصوصية ولا يجد من يعينه على استذكار دروسه فى البيت) وهو أيضاً أول من يتسرب من المدرسة (لكل الأسباب السابقة ولكى يساعد أسرته أيضا فى تحمل نفقات المعيشة ولارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة لهؤلاء).

٢ - ارتفاع تكاليف التعليم، سواء الرسوم الاجبارية التى تحصلها فعليا المدرسة، أو النفقات الأخرى شبه الاجبارية مثل تكلفة الكتب والأدوات المدرسية، والملابس ، والمواصلات ومصروف الجيب، بالإضافة إلى مجموعات التقوية والدروس الخصوصية التى أصبحت الآن ضرورة من ضرورات النجاح.

٣ - ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للانفاق على التعليم خاصة بالنسبة للفقراء، وخاصة فى ضوء ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وانخفاضها إلى أقل معدلاتها بين غير المتعلمين، وليس أدل على ذلك من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، والتى قدرتها إحدى الدراسات ب ١.٤ مليون طفل عام ١٩٩٢.

ولما كان العديد من الاقتصاديين يرون أن اهتمام علم الاقتصاد بموضوع التنمية البشرية لن يكتب له البقاء إلا بمحاولة بناء جسر ما يربط بين التنمية البشرية من ناحية والنمو الاقتصادى من ناحية أخرى، فقد تم تخصيص الفصل الثالث من الدراسة الحالية للتعرف على الانعكاسات الاقتصادية للتعليم مع محاولة قياس تلك الانعكاسات فى حالة مصر.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المحاور الرئيسية التالية :

١ - أهم النظريات التى تفسر الانعكاسات الاقتصادية للتعليم.

٢ - التعليم ونماذج النمو الاقتصادى الحديثة.

٣ – أهم أساليب قياس الانعكاسات الاقتصادية للتعليم ونتائجها.

٤ – المحاولات السابقة لقياس الانعكاسات الاقتصادية للتعليم فى مصر.

٥ – محاولة قياسية مبدئية للانعكاسات الاقتصادية للتعليم فى مصر.

وبالنسبة للمحور الأول المتعلق بأهم النظريات التى فسرت العلاقة بين التعليم والدخل الفردى، استعرض الفصل التفسيرات التالية :

١ – تفسير انصار نظرية رأس المال البشرى الذى يرى أن التعليم يؤدى إلى زيادة الدخل الفردى من خلال ما يكسبه للفرد المتعلم من مهارات رافعة للانتاجية.

٢ – تفسير انصار نظرية المصفاة Screening والذى يرى أنه فى ضوء نقص المعلومات الكافية عن إنتاجية العمال، يستخدم أصحاب العمل مستويات التعليم كمؤشرات signals تساعدهم فى تحديد العمال الأكثر قدرة وبالتالى الأكثر استعدادا للتدريب والتأهيل والأقل تكلفة ومن ثم الذين يتوقع أن تكون انتاجيتهم أعلى من غيرهم وبالتالى يعطونهم أجورا أعلى من غيرهم.

٣ – التفسير الأكثر تطرفا فى رفضه للتفسير التقليدى (المبنى على نظرية رأس المال البشرى) للعلاقة بين التعليم والدخل الفردى هو التفسير الذى يرى أن المدرسة تعطى الفرد ورقة اعتماد credential وهى الشهادة، والتى لا تعتبر ذات قيمة على المستوى الشخصى فقط ولكنها غير ذات قيمة إنتاجية على الاطلاق. وهذا يعنى أن العلاقة بين التعليم والأجر قد لا تكون مقياسا لتأثير المهارات المكتسبة فى المدرسة أو لتأثير القدرة على انتاجية العامل ولكنها قد تعبر فقط عن التأثير المستقل لسنوات الدراسة على الأجور.

٤ – التفسير المرتبط بنظريات تجزئة اسواق العمل والذى يرى أن الانتاجية هى صفة للأعمال وليست صفة للأفراد، فهناك أعمال بطبيعتها مرتفعة الانتاجية وعالية الأجر (تختار لشغلها العمال الأكثر تعليما) وأخرى منخفضة الانتاجية والأجر.

٥ – التفسير الذى يرى أن التناقض بين العمال وأرباب العمل تجعل من مصلحة الأخيرين تقسيم العمال وذلك من أجل استغلالهم بشكل أفضل، وهو ما يعرف عادة بالتفسير الراديكالى.

وقد أوضحت دراسة حديثة أنه نظرا لأهمية المؤهلات الرسمية فى سوق العمل المصرى، فإن العلاقة بين التعليم والأجر قد تكون نتيجة لتأثير الشهادات المعتمدة credentialism وليست نتيجة لارتفاع الانتاجية الحدية للعمال المتعلمين.

أما بالنسبة للمحور الثانى الخاص بدور التعليم فى نماذج النمو الحديثة والتى

تعرف بنماذج النمو النابع من الداخل endogenous growth ، فقد أوضحت الدراسة أن الافتراض الأساسى لهذه النماذج هو ثبات العائد بالنسبة للاستثمار فى رأس المال، على عكس الافتراض النيوكلاسيكى التقليدى الخاص بتناقص العائد بالنسبة لرأس المال والذى أوصله إلى التأكيد على استحالة حدوث نمو اقتصادى فى الأجل الطويل ما لم تحدث صدمات خارجية تتمثل فى تقدم تكنولوچى خارجى exogenous. وكان تبرير أصحاب النماذج الحديثة لهذا الافتراض هو أن النظرة الأوسع لرأس المال ترى أنه يشمل رأس المال المادى (غير البشرى) ورأس المال البشرى. واذا كان الاستثمار فى رأس المال المادى يمكن أن يخضع لتناقص العائد، فإن الوضع بالنسبة للاستثمار فى رأس المال البشرى قد يكون مختلفا تماما. فتراكم رأس المال البشرى (بمعنى تراكم المعرفة knowledge) بما له من آثار خارجية موجبة (وليس فقط آثارا داخلية) تنتشر عبر المجتمع ككل وترفع من امكانيات الانتاج فيه مما يحد من ميل الانتاجية الحدية لرأس المال إلى التناقص عبر الزمن (الفرض النيوكلاسيكى).

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن نماذج النمو النابع من الداخل بتركيزها على رأس المال البشرى، قد نجحت إلى حد بعيد فى سد الفجوة النظرية التى خلقتها النظرية النيوكلاسيكية. فالتقدم التكنولوجى للدولة ينبع من الداخل من خلال ثروتها البشرية، وليس عن طريق الصدمات الخارجية كما تؤكد النظرية النيوكلاسيكية. ومن ثم يمكن تفسير النمو الاقتصادى فى أى بلد بالكامل داخل إطار نماذج النمو الحديثة، على عكس الحال فى النظرية النيوكلاسيكية التى تعجز عن تفسير الجزء الأكبر من النمو الاقتصادى وترجعه إلى عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها بواسطة النظام الاقتصادى للدولة. كذلك فإنه فى إطار تلك النماذج الحديثة، يمكن تفسير ظاهرة تدفق الاستثمارات والعمالة الماهرة من البلدان الأقل نموا (حيث الندرة) إلى البلدان المتقدمة (حيث الوفرة) وهذه الظاهرة كان لا يمكن تفسيرها داخل الاطار النيوكلاسيكى. كذلك يصبح اختلاف معدلات النمو الاقتصادى فيما بين البلدان المختلفة أمرا منطقيا فى التحليل الحديث فى حين كان أمرا شاذا وغير متصور فى التحليل النيوكلاسيكى. فقد أوضح هؤلاء أن معدلات العائد المرتفعة على الاستثمار فى الدول النامية ذات معدلات رأس المال/العمل المنخفضة تتضاءل بشدة greatly eroded بسبب تدهور مستوى الاستثمارات المكملة Complementary investment فى البحث والتطوير (R&D) وفى البنية الأساسية وفى رأس المال البشرى (وبصفة خاصة التعليم). كما أن حصول نفس العامل الذى يتمتع بمستوى معين من المهارة على دخل أعلى عند انتقاله من بلد متخلف إلى آخر أكثر تقدما

أصبح أيضا شيئا له ما يبرره (على عكس ما توصل إليه النيوكلاسيك من تقارب معدلات الأجور فى البلدان المختلفة) حيث ان الدولة المتقدمة هى بطبيعتها دولة تقدر العلم والعلماء وتوفر لهم الامكانيات والمناخ المناسبين لتشجيعهم على الابتكار والاختراع اللذين يصبان معا فى وعاء التقدم التكنولوجى.

وتعتبر تجربة بلدان شرق آسيا والتى يطلق عليها عادة "النمور الآسيوية" خير دليل على مصداقية نماذج النمو النابع من الداخل. ففى دراسة هامة نشرها البنك الدولى حديثا بعنوان "معجزة شرق آسيا"، تم تحليل ظاهرة النمو الاقتصادى السريع لتلك الدول وانتهت الدراسة إلى أن النجاح الذى حققته تلك الأقطار لم يكن معجزة وإنما نتاج أربعة عوامل رئيسية يأتى فى مقدمتها تراكم رأس المال البشرى، ثم ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار وكفاءة الاستثمارات سواء من حيث التخصص بين القطاعات أو من حيث التنفيذ.

واستعرض المحور الثالث من هذا الفصل أهم أساليب قياس الانعكاسات الاقتصادية للتعليم وأهم نتائج الدراسات التى استخدمت كل أسلوب من تلك الأساليب، وقد أخذت هذه الأساليب ثلاثة أشكال رئيسية:

١ - أسلوب البواقى : وتنسب هذه الطريقة عادة إلى الاقتصادى الشهير "سولو" الذى افترض دالة انتاج خطية متجانسة (بمعنى أن الناتج يزداد بنفس نسبة زيادة عوامل الانتاج المستخدمة) يتم بموجبها تقدير الناتج القومى المتحقق باستخدام رأس المال والعمل (كعنصر انتاج وحيدين) ثم يتم قياس مساهمة التعليم (الذى افترض أنه المسئول الأول عن الفائض residual) فى الناتج عن طريق طرح الناتج الذى تم تقديره من الناتج القومى فعلا.

٢ - أسلوب الارتباط البسيط : ويعنى ربط بعض مؤشرات النشاط التعليمى ببعض مؤشرات النشاط الاقتصادى، وذلك على أساس المقارنة عبر الزمن فى الدولة الواحدة أو عند نقطة زمنية معينة بين الدول المختلفة.

٣- أسلوب العائد المباشر من التعليم : والذى يعنى بإيجاد معدل الخصم الذى يساوى بين تدفقات المكاسب من التعليم وتدفقات التكاليف التعليمية عند نقطة زمنية معينة. ويقاس التدفق السنوى للمكاسب من التعليم بالزيادة فى المكاسب التى يحصل عليها مستوى تعليمى معين (المستوى الذى تقاس معدل العائد عليه وليكن الثانوى) عن تلك المكاسب التى يحصل عليها خريجو المستوى التعليمى الأقل (وهو هنا التعليم الاعدادى). ويتكون تدفق التكاليف من المكاسب الضائعة على الفرد أثناء وجوده فى

المدرسة (تقاس بمتوسط مكاسب خريجى مستوى التعليم الأقل) وذلك فى حالة حساب معدل العائد الخاص، ويضاف إليها تكلفة الموارد الحقيقية المخصصة للتعليم (مبانى، مرتبات، مدرسين، معامل .. الخ) فى حالة حساب العائد الاجتماعى ، وفى هذا الجزء من البحث تم استعراض الأساليب ونتائج الدراسات التى استخدمت كل أسلوب وأهم الانتقادات التى وجهت لكل أسلوب.

وتناول المحور الرابع أهم الدراسات السابقة التى حاولت قياس الانعكاسات الاقتصادية للتعليم فى مصر وهى دراسات قليلة للغاية واستخدمت جميعها تقريبا أسلوب الارتباط البسيط، وانتهت جميعها إلى ضعف العائد الاقتصادى على التعليم فى مصر، خاصة حتى مرحلة التعليم المتوسط، بل وذهب البعض منها إلى أن هذا العائد ليس فقط ضعيفا بل وسالبا.

وبعد استعراض الأساليب المختلفة لقياس الانعكاسات الاقتصادية للتعليم ونتائج أهم الدراسات التى تناولت تلك العلاقة فى مصر، طرح المحور الخامس والأخير من هذا الفصل محاولة مبدئية لقياس الانعكاسات الاقتصادية للوضع الحالى للتعليم فى مصر باستخدام أسلوب الارتباط البسيط، حيث وجد أن استخدام أحد الأسلوبين الآخرين (أسلوب البواقى وأسلوب العائد على التعليم) يتطلب توافر بيانات غير متاحة تماما ليس بالنسبة لمصر ولكن أيضا بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية. وبالتالى كان الخيار الوحيد هو استخدام أسلوب الارتباط البسيط الذى تعى الدراسة الحالية تماما أوجه القصور الذى يعانى منه. وفى البداية تم اختيار الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج (وبأسعار ١٩٨٧) لكى يكون مؤشر النمو الاقتصادى. كما تم اختيار توزيع المشتغلين فى مصر حسب الحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي كأفضل مؤشر يمكن من خلاله أن يؤثر التعليم فى الحياة الاقتصادية.

ولكن للأسف، لم تستطع الدراسة توفير البيانات المطلوبة بالنسبة لمؤشر التعليم المختار حيث إن المصدر الوحيد لهذا البيان وهو الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لم يستطع توفير هذا البيان سوى عن السنوات من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٥ فقط. كما أن تعريف المشتغلين نفسه قد اختلف عبر هذه السنوات، ففى حين كان يشمل الأفراد فى الفئة العمرية من ١٢–٦٤ سنة حتى ١٩٩٣ أصبح يشمل الأفراد فى الفئة العمرية من ١٥–٦٤ فقط اعتباراً من ١٩٩٤.

وبالتالى أصبح المتاح فعليا هو فقط السنوات من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٣ وهى سلسلة زمنية قصيرة جدا لا يمكن الاعتماد عليها لاستخلاص نتائج ذات معنى عن العلاقة بين

التعليم والنمو الاقتصادى فى مصر.

وبناء عليه اضطرت الدراسة مرة أخرى أن تستخدم مؤشرين آخرين للتعليم، قد يرى الكثيرون – وهم على حق أنهما ليسا ذوى دلالة مباشرة بالنسبة للنمو الاقتصادى، ألا وهما معدلات الاستيعاب فى التعليم الابتدائى ومعدلات الاستيعاب فى التعليم الثانوى.

وبالاعتماد على بيانات البنك الدولى تم استخراج قيم هذه المؤشرات فى كل من مصر وتركيا واندونيسيا عن السنوات من ١٩٧٥ وحتى ١٩٩١. وتم بناء علاقة ارتباط بين معدلات الاستيعاب فى التعليم الابتدائى كمتغير مستقل والناتج المحلى كمتغير تابع، ثم بين معدلات الاستيعاب فى التعليم الثانوى كمتغير مستقل وبين الناتج المحلى الاجمالى كمتغير تابع خلال تلك الفترة. فكانت النتائج كما يلى:

– بالنسبة للعلاقة بين الاستيعاب فى التعليم الابتدائى المحلى الاجمالى، كانت العلاقة فى مصر معنوية وكان الارتباط شديدا بين المتغيرين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو ٠,٩٥ وفى اندونيسيا أيضا كانت العلاقة معنوية ولكن كان الارتباط أضعف حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠,٦٠ فقط. ورغم أن العلاقة كانت معنوية ايضا فى تركيا، إلا أن الارتباط بين المتغيرين كان ضعيفا جدا حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠,٣٥ فقط.

– بالنسبة للعلاقة الثانية بين الاستيعاب فى التعليم الثانوى والناتج المحلى الاجمالى، فقد كانت هذه العلاقة معنوية والارتباط قويا فى البلدان الثلاثة على حد سواء حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠,٩٣ فى كل من مصر وأندونيسيا وبلغ ٠,٩٥ فى تركيا.

وحيث إن المنطق يؤكد أنه حتى إذا كانت علاقة مباشرة بين معدلات الاستيعاب (سواء فى الابتدائى أو الثانوى) وبين الناتج المحلى الاجمالى، فإن هذه العلاقة لن تكون آنية بمعنى أن تأثير ارتفاع معدلات الاستيعاب هذا العام لن يؤثر على الناتج إلا بعد فترة زمنية معينة (أفترض هنا أن تلك الفترة هى أربع سنوات)، فقد تم اختبار العلاقة بين معدلات الاستيعاب (فى الابتدائى والثانوى) فى الفترة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٥ كمتغير مستقل، وبين الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٩١ كمتغير تابع، فكانت النتائج كما يلى :

– ظلت العلاقة بين الاستيعاب فى التعليم الابتدائى وبين الناتج المحلى الاجمالى معنوية فى كل من مصر واندنيسيا. كما ظل الارتباط قويا فى مصر وإن كان أضعف من الحالة الأولى (معامل الارتباط ٠,٩١) فى حين أصبح الارتباط أكثر قوة فى اندونيسيا بالمقارنة بالحالة الأولى حيث أصبح معامل الارتباط ٠,٨٥ ، أما فى تركيا فأصبحت العلاقة غير معنوية تماما.

– أما بالنسبة للعلاقة بين الاستيعاب فى التعليم الثانوى وبين الناتج المحلى الاجمالى، فقد ظلت أيضا معنوية بالنسبة للبلدان الثلاثة. ولكن أصبح الارتباط أقوى قليلا فى حالتى مصر واندونيسيا بالمقارنة بالحالة الأولى (معامل الارتباط فى كل منهما نحو ٠,٩٦). فى حين اصبحت العلاقة فى تركيا أضعف كثيرا منها فى الحالة الأولى حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠,٧٨ فقط فى حين بلغ نحو ٠,٩٥ فى الحالة الأولى.

والواقع أنه لا يمكن – بناء على العلاقات السابقة وحدها – القول بأن العائد الاقتصادى للتعليم الابتدائى والثانوى فى مصر أعلى من أو أقل من أو يساوى ذلك العائد فى كل من اندونيسيا وتركيا، حيث ان طبيعة علاقة الارتباط نفسها لا تسمح بالتوصل لمثل هذه النتيجة. وإنما كل ما تسمح به هو القول بأن الارتباط بين معدلات الاستيعاب والناتج المحلى الاجمالى كان قويا أو ضعيفا فى كل من مصر وتركيا واندونيسيا. وقد ترجع قوة هذه العلاقة (أو ضعفها) إلى قوة تأثير معدلات الاستيعاب على الناتج المحلى الاجمالى أو إلى قوة تأثير الناتج المحلى الاجمالى على معدلات الاستيعاب أو إلى سبب آخر غير معروف. ولا يستطيع أحد باستخدام تحليل الارتباط البسيط فقط معرفة السبب الحقيقى لقوة هذه العلاقة أو ضعفها.

ورغم ما تبين من عجز أسلوب الارتباط البسيط عن قياس العائد الاقتصادى للتعليم، فقد أكدت الدراسة مرة أخرى أنها استخدمته لأنه الخيار الوحيد من ناحية، ومن ناحية أخرى – وهى الأهم – لتؤكد على قناعتها باهمية قياس الآثار الاقتصادية للتعليم كخطوة أساسية فى سبيل التأكيد على الجدوى الاقتصادية للتعليم، وعلى أن التعليم الجيد الذى يركز على الكيف والكم معا هو أحد الآليات الهامة التى يمكن من خلالها إحداث نمو اقتصادي نابع من الداخل، معتمدا على الذات وقابلا للاضطراد عبر الزمن. والهدف الكامن وراء محاولة القياس السابقة هو المساهمة فى إثارة هذا الموضوع الهام ولفت الانتباه إلى القصور والتى يأتى فى مقدمتها عدم وجود قاعدة بيانات واسعة وموثقة يمكن الاعتماد عليها ليس فقط فيما يخص موضوع الدراسة الحالية ولكن للأسف أيضا فى مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

وقد انتهت الدراسة إلى التأكيد على أنه إذا كان أسلوب الارتباط البسيط يعتبر أسلوبا غير ملائم لقياس الآثار الاقتصادية للتعليم، فإن نفس الشئ ينطبق – ولو بدرجة أقل – على الأسلوبين الآخرين (طريقة المتبقى وطريقة التكلفة / العائد) حيث إنها جميعا تقدم معالجات جزئية وغير دقيقة تماما لعلاقة أكثر تعقيدا وتشابكا يلزم لقياسها بناء نموذج قياسى أكثر تعقيدا وهو ما يخرج تماما عن نطاق وقدرات الدراسة الحالية.

وفى نهاية هذه الدراسة، أكد الباحث على أنه مازالت هناك إمكانية كبيرة لتطوير

الوضع الحالى للتعليم فى مصر (ومن ثم وضع التنمية البشرية فيها). ولكن هذا يتطلب إجراء العديد من الإصلاحات الجذرية فى مختلف جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية بصفة عامة. وترى الدراسة أنه إذا توافرت الإرادة السياسية والمجتمعية وإذا ساد المناخ العام الملائم، فإن توفير الموارد اللازمة لتحسين الوضع الحالى للتنمية البشرية بصفة عامة وللتعليم بصفة خاصة سيصبح امرا أكثر سهولة ويسرا.

وبمعنى آخر، ترى الدراسة أن الإصلاح الشامل للتعليم فى مصر لن يتحقق إلا فى إطار خطة قومية شاملة ترتكز على رفع مستوى التنمية البشرية فى مصر، حيث إن التحديات التى تواجه إصلاح التعليم لا تقتصر على هذا القطاع وحده وإنما ترتبط بأولويات المجتمع بأسره وبالإطار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى بأكمله. فلن يجدى توفير الموارد المالية بدون رفع معدل العائد (الاجتماعى والاقتصادى) على التعليم، بحيث يحتل الشخص المتعلم فى مصر مرة أخرى المكانة الاجتماعية والاقتصادية التى كان يحتلها فى النصف الأول من القرن الحالى، والتى يحتلها حتى الآن فى البلدان المتقدمة.

والخلاصة أن تطوير الوضع الحالى للتعليم بصفة خاصة وللتنمية البشرية بصفة عامة هو رهن بالتحرك فى عدة اتجاهات وبإعادة ترتيب الأولويات ليس على مستوى الدولة فقط ولكن على مستوى المجتمع ككل بحيث تصبح التنمية البشرية أسلوب حياة وليس مجرد استراتيجية من استراتيجيات التنمية.